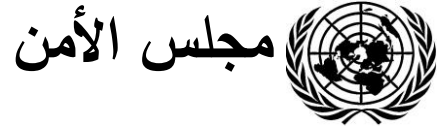


Distr.: General
15 June 2022
Arabic
Original: English/Spanish



الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح

استنتاجات بشأن الأطفال والنزاع المسلح في كولومبيا

- 1 - نظر الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، أثناء جلسة رسمية عقدت في 10 شباط/فبراير 2022، في التقرير الخامس للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في كولومبيا (S/2021/1022)، الذي يغطي الفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، والذي عرضته الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وألقت نائبة الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة أيضاً كلمة أمام الفريق العامل.
- 2 - ورحب أعضاء الفريق العامل بالخطوات الإيجابية المتخذة للتصدي للانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في كولومبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ بيد أن الفريق أعرب أيضاً عن بالغ قلقه من استمرار ارتكاب الانتهاكات والاعتداءات. ورحب الفريق بالجهود التي تبذلها حكومة كولومبيا لمنع الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال والتصدي لها، ولا سيما تلك المرتكبة ضد الأطفال المهاجرين واللاجئين والمعرضين لخطر انعدام الجنسية، وشدد على ضرورة مواصلة إيلاء اهتمام خاص لحالة الضعف التي يعيشها الأطفال المنتمون إلى مجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. وأعرب الفريق العامل كذلك عن قلقه العميق لأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أدت إلى تفاقم مواطن الضعف لدى الأطفال المتضررين من النزاع المسلح والمخاطر التي يتعرضون لها. وشدد الفريق على أهمية دعم إعادة إدماج الأطفال وضمان الاستماع إلى آرائهم في عملية السلام. وناقش الفريق أيضاً الحاجة إلى حماية المدارس والمرافق التعليمية.
- 3 - ورحب أعضاء الفريق العامل بتقرير الأمين العام. وبعد الجلسة، اتفق الفريق العامل، رهنا بأحكام القانون الدولي الواجب التطبيق وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك القرارات 1612 (2005) و 1882 (2009) و 1998 (2011) و 2068 (2012) و 2143 (2014) و 2225 (2015) و 2427 (2018) و 2601 (2021)، وانسجاماً مع تلك الأحكام والقرارات، على اتخاذ الإجراءات المباشرة المبينة أدناه.



بيان عام من رئيس الفريق العامل

4 - اتفق الفريق العامل على أن يوجه إلى جميع أطراف النزاع المسلح في كولومبيا، بما في ذلك الجماعات المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، وجيش التحرير الوطني، وکلان ديل غولفو/جماعة الدفاع الذاتي الغايتانية لكولومبيا، وجيش التحرير الشعبي المعروف أيضا باسم لوس بيلوسوس، وقوات لوس كبرابوس المعروفة أيضا باسم لوس كابازوس، فضلا عن القوات المسلحة الكولومبية والشرطة الوطنية الكولومبية والأطراف الأخرى المذكورة في تقرير الأمين العام، رسالة بواسطة بيان عام صادر عن رئيسه مفادها أن الفريق العامل:

(أ) يشيد بالخطوات الإيجابية التي خطاها البلد منذ توقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم (المشار إليه فيما يلي بعبارة "اتفاق السلام") بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في بوغوتا في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، الذي نص على مبادئ توجيهية تتمثل في مصلحة الطفل الفضلى، وضرورة معاملة الأطفال الذين انفصلوا عن الجماعات المسلحة بوصفهم ضحايا، والتركيز على إعادة الإدماج المستندة إلى المجتمع، في الذكرى السنوية الخامسة لتوقيع اتفاق السلام، والدعوة إلى مواصلة تنفيذه بشكل كامل ومواصلة استخدامه كنموذج لحماية الأطفال في عمليات السلام الأخرى؛

(ب) يشجع على السعي إلى إيجاد حلول تفاوضية ممكنة للنزاع المسلح مع الجماعات المسلحة الأخرى؛ ويدعو إلى إدماج أحكام حماية الطفل في مفاوضات السلام ووقف إطلاق النار واتفاقات السلام، وكذلك في البنود المتعلقة برصد وقف إطلاق النار، منذ المراحل الأولى وحيثما يكون ذلك في المصلحة الفضلى للأطفال المتضررين، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالإفراج عن الأطفال وإعادة إدماجهم، فضلا عن الأحكام المتعلقة بحقوق الأطفال ورفاههم، مع مراعاة آراء الأطفال، حيثما أمكن، في هذه العمليات، ويشجع جميع الجهات الفاعلة المعنية المشاركة في عمليات السلام والوساطة على أن تستخدم قدر الإمكان "التوجيهات العملية للوسطاء لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح" كأداة في هذه العمليات؛

(ج) يرحب بالانخفاض الذي طرأ على عدد الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال التي تحققت منها فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، ولكنه يلاحظ بقلق أن عدد الحالات التي تنطوي على الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال لم ينخفض خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛

(د) يعرب، مع ذلك، عن قلق شديد إزاء استمرار الجماعات المسلحة في توسيع نطاق وجودها الإقليمي وإعادة تشكيلها، بما في ذلك جيش التحرير الوطني وجماعة الدفاع الذاتي الغايتانية لكولومبيا والجماعات المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، ولا سيما في المناطق الريفية التي تتسم بوجود محدود لسلطة الدولة، واستمرار تشريد الأطفال والانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضدهم، ويلاحظ أن الأطفال الذي ينتمون إلى مجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي قد تضرروا أكثر من غيرهم بسبب ديناميات النزاع؛

(هـ) يعرب عن القلق الشديد إزاء جميع الانتهاكات والاعتداءات التي لا تزال ترتكب ضد الأطفال في كولومبيا، ويحث جميع الأطراف على المبادرة فورا إلى إنهاء ومنع جميع الاعتداءات والانتهاكات الماسة بحقوق الإنسان وجميع انتهاكات القانون الدولي، بما فيها تجنيد الأطفال واستخدامهم

في النزاع المسلح، وأعمال القتل والتشويه، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والاختطاف، وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية، وعلى الامتثال بشكل كامل للالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ويعرب عن قلق شديد لأن الأطفال الذين ينتمون إلى مجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي ما زالوا يتضررون من النزاع أكثر من غيرهم، ويلاحظ أن الأطفال المنتمين إلى هذه المجتمعات كثيرا ما يعيشون في المناطق الأكثر تضررا من النزاعات التي تتسم عموما أيضا بارتفاع مستويات الفقر، ووجود قدر محدود من سلطة الدولة، والاقتصادات غير المشروعة، ووجود الجماعات المسلحة؛

(و) يُشدد على مراعاة مصالح الطفل الفضلى في المقام الأول وإيلاء الاعتبار على النحو الواجب لاحتياجات الفتيات والفتيان وأوجه الضعف الخاصة بهم عند تخطيط واتخاذ الإجراءات المتعلقة بالأطفال في حالات النزاع المسلح؛

(ز) يدعو جميع الأطراف إلى مواصلة تنفيذ الاستنتاجات السابقة التي خلص إليها الفريق العامل؛

(ح) يشدد على أهمية المساءلة عن جميع الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال في النزاع المسلح، ويشدد على وجوب تقديم جميع المسؤولين عن جرائم في هذا الصدد إلى العدالة ومساءلتهم دون تأخير لا مبرر له، بسبل منها إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة ومنهجية في الوقت المناسب بما يفضي، حسب الاقتضاء، إلى المقاضاة والإدانة وإصدار الأحكام، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، من خلال آليات العدالة الانتقالية المحددة في اتفاق السلام؛

(ط) يدين استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم، بمن فيهم الأطفال المنتمون إلى مجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، والأطفال اللاجئين والمهاجرون، ويلاحظ أن جميع الحالات تقريبا تعزى إلى الجماعات المسلحة، ويلاحظ أن الأطفال يُستخدمون في القتال وكذلك في أدوار الدعم كمخبرين وحمالين، وفي أنشطة تتصل بالاتجار غير المشروع، وكذلك لأغراض جنسية؛ ويحث جميع الأطراف على إنهاء عمليات تجنيد الأطفال واستخدامهم ومنع حدوث مزيد منها، والإفراج فورا دون شروط مسبقة عن جميع الأطفال الموجودين في صفوفها، ويلاحظ بقلق أن تجنيد الأطفال واستخدامهم أديا في كثير من الأحيان إلى انتهاكات واعتداءات أخرى، بما في ذلك القتل والتشويه والعنف الجنسي والاختطاف؛

(ي) يعرب عن قلق شديد إزاء حالات قتل الأطفال وتشويههم الناتجة، في جملة أمور، عن إطلاق النار، والألغام المضادة للأفراد، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والذخائر غير المنفجرة، والهجمات الجوية، والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية، ويلاحظ أن الأطفال يُستهدفون أيضا بشكل مباشر بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة المعارضة؛ ويلاحظ بقلق أن كولومبيا هي أحد أكثر البلدان تضررا من وجود الأجهزة المتفجرة، التي تشكل مخاطر مباشرة وطويلة الأجل وعالية بشكل غير مقبول والتي كانت سببا رئيسيا لحالات قتل الأطفال وتشويههم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويحث جميع الأطراف على وقف قتل الأطفال وتشويههم، ووضع حد فوري ونهائي لاستخدام الأجهزة المتفجرة العشوائية، وتدمير جميع هذه الأجهزة المتبقية في ترسانتها؛

(ك) يدين بشدة أعمال الاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي المرتكبة ضد الأطفال، ويحث جميع الأطراف على اتخاذ تدابير فورية ومحددة لوضع حد لها ومنعها؛ ويشير إلى أن من المعتقد

أن الإبلاغ عن أعمال العنف والاستغلال الجنسيين ضد الأطفال لا يغطي نطاقها الكامل؛ ويعرب عن قلقه من أن القيود المفروضة على التنقل بسبب جائحة كوفيد-19 قد زادت من أوجه الضعف وعوامل الخطر التي يواجهها ضحايا العنف الجنسي والجنساني في المناطق المتضررة من النزاع المسلح، بما في ذلك المناطق الحدودية، ويشدد على أهمية توفير خدمات متخصصة غير تمييزية وشاملة ومناسبة للسن ونوع الجنس لضحايا العنف الجنسي، وخدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، والصحة - بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وتأمين الخدمات القانونية ودعم سبل العيش؛

(ل) يدين بشدة اختطاف الأطفال، ويحث جميع الجماعات المسلحة على وقف اختطاف الأطفال وعلى الإفراج فوراً ودون شروط مسبقة عن جميع الأطفال المختطفين؛ ويلاحظ أن الأطفال قد اختطفوا لغرض تجنيدهم واستخدامهم، وكذلك للاشتباه في كونهم مخبرين؛

(م) يدين بشدة الهجمات على المدارس والمستشفيات، ويحث جميع الأطراف على احترام الطابع المدني للمدارس والمستشفيات، والعاملين فيها بوصفهم مدنيين، وعلى العمل فوراً لإنهاء ومنع الهجمات أو التهديدات بشن هجمات ضد تلك المؤسسات وموظفيها في انتهاك للقانون الدولي الواجب التطبيق، ويعرب عن قلقه لأن استخدام القوات المسلحة والجماعات المسلحة المدارس لأغراض عسكرية يعرض الطلاب للخطر ويعيق تعليمهم وحمايتهم، ويدعو جميع الأطراف إلى اتخاذ تدابير ملموسة لتقادي استخدام المدارس وتخفيف الآثار الناتجة عن ذلك، بما يتسق مع القرار 2601 (2021)، ويشير في هذا الصدد إلى إعلان المدارس الآمنة؛

(ن) يدين بشدة حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية، ويحث جميع الأطراف على أن تتيح وتيسر وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال بأمان وفي الوقت المناسب ودون عوائق، بما يتفق مع مبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، وأن تحترم الطابع الإنساني البحث للمساعدات الإنسانية وحيادها، وأن تحترم عمل جميع وكالات الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني، دون تمييز يضرّ بها.

5 - واتفق الفريق العامل على أن يوجّه عن طريق بيان عام صادر عن رئيسه رسالة إلى قادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين مفادها أنه:

(أ) يشدد على الدور الهام الذي يؤديه قادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيون وقادة الشعوب الأصلية في تعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، ويسلم بدورهم الهام في الدعوة إلى وضع حد للانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال؛

(ب) يشجعهم على أن يُدينوا علناً الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال، وخاصة ما ينطوي منها على تجنيد للأطفال واستخدامهم، واغتصابهم وارتكاب أشكال أخرى من العنف الجنسي ضدهم، وقتلهم وتشويههم واختطافهم وشنّ هجمات على مدارس ومستشفيات والتهديد بشنّ هجمات عليها، ومنع إيصال المساعدات الإنسانية، وعلى أن يُواصلوا الدعوة إلى إنهاء ومنع هذه الانتهاكات والاعتداءات، وعلى أن يعملوا مع الحكومة والأمم المتحدة وجهات معنية أخرى لدعم إعادة إدماج وتأهيل الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في مجتمعاتهم المحلية، بطرق منها التوعية وبذل الجهود لتقادي وصم هؤلاء الأطفال.

توصيات إلى مجلس الأمن

6 - اتفق الفريق العامل على أن يوصي مجلس الأمن بما يلي:

(أ) أن يواصل النظر في حالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في كولومبيا عندما يناقش المجلس الحالة في كولومبيا؛

(ب) أن يدعو أطراف النزاع في كولومبيا إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، حسب الاقتضاء، وإلى منع جميع الانتهاكات والاعتداءات ضد الأطفال ووضع حد لها؛

(ج) أن يحث الجماعات المسلحة على الالتزام بالإفراج فورا عن جميع الأطفال الموجودين في صفوفها وتنفيذ تلك الالتزامات ووضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم؛

(د) أن يشجع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ وغيرها من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة على مواصلة عملها وجهودها لدعم الحكومة في التصدي للانتهاكات الجسيمة الستة التي ترتكب ضد الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، ولا سيما بهدف العمل مع جيش التحرير الوطني والجماعات المسلحة الأخرى من أجل إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم والانتهاكات والاعتداءات الأخرى ضد الأطفال؛

(هـ) أن يواصل التشجيع على تنفيذ اتفاق السلام بشكل كامل وشامل، وهو أمر بالغ الأهمية لترسيخ انتهاء النزاع مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي سابقا وللتغلب على الأسباب الكامنة وبناء السلام في المناطق المتضررة من النزاع حيث لا يزال العنف يؤثر بشدة على الأطفال.

7 - واتفق الفريق العامل على أن يوصي بأن يحيل رئيس مجلس الأمن رسالة موجهة إلى حكومة كولومبيا يشير فيها إلى البيان العام الذي أصدره الفريق العامل بشأن الانتهاكات والاعتداءات التي لا تزال تُرتكب ضد الأطفال في كولومبيا، مفادها أنه:

(أ) يقرّ باستمرار التزام الحكومة بتنفيذ اتفاق السلام، ويحث الحكومة على مواصلة المهمة الحيوية المتمثلة في ضمان تنفيذه على نحو شامل في جميع الأقاليم لضمان إحلال السلام المستدام والتنمية المستدامة وإنهاء الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال؛

(ب) يرحب بالنقد الذي أحرزته حكومة كولومبيا في منع الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال والتصدي لها، بوسائل تشمل خطة العمل الوطنية الصادرة في تموز/يوليه 2021 لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم ومنع العنف الجنسي ضدهم، وبدء تطبيق الاستراتيجية المعنونة "انضموا إلي" في آب/أغسطس 2020 الرامية إلى تعزيز إنشاء بيئات تحمي الأطفال على الصعيد المحلي، فضلا عن بدء تنفيذ خطة تدريبية للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في حزيران/يونيه 2021 بشأن تعزيز وحماية حقوق الطفل؛ ويحث الحكومة على مواصلة إعطاء الأولوية لتنفيذ برامج الوقاية، مع إيلاء اهتمام خاص لمن قد يواجهون حالات ضعف، بمن فيهم الفتيات، والأطفال المنتمون إلى مجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، والأطفال اللاجئين والمهاجرين، والأطفال المشردون داخليا، بوسائل تشمل تخصيص موارد كافية وإجراء تقييمات شاملة لهذه البرامج، وبالإشراف بالقواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة (مبادئ باريس) التي أقرتها حكومة كولومبيا؛

(ج) يدعو الحكومة إلى مواصلة تنفيذ البرنامج المعنون "مسار حياة مختلف"؛ ويرحب بقبول البرنامج ما لا يقل عن 288 فرداً في الفترة 2020-2021 اعترُف بهم بوصفهم أطفالاً حين الاعتماد، ويشجع على مواصلة الجهود الرامية إلى إعادة إدماج الأطفال الذين انفصلوا عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في إطار اتفاق السلام، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للفتيان والفتيات، فضلاً عن العمر والانتماء العرقي، من خلال تيسير وصولهم إلى المشاريع المدرة للدخل، والتعويضات، والدعم النفسي، ومن خلال توفير تدابير حماية محددة للمستفيدين من البرنامج وللأطفال المولودين من أعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي؛

(د) يرحب بالتدابير التي اعتمدتها الحكومة، ويشجع الحكومة على مواصلة كفالة أن تولي المؤسسات والبرامج اهتماماً خاصاً للأطفال المنتمين إلى مجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والأطفال المهاجرين واللاجئين، فضلاً عن الأطفال غير المصحوبين بذويهم، وأن تتخذ تدابير لجمع شمل الأطفال بأسرهم، ويشير في الوقت نفسه إلى العدد الكبير من الأطفال اللاجئين والمهاجرين من البلدان المجاورة الذين يعيشون في كولومبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛

(هـ) يدعو الحكومة إلى تسليط الضوء على الحاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة لصالح الأطفال المعرضين لمخاطر أمنية والحاجة الماسة إلى تعزيز آليات الوقاية في المناطق المتضررة من النزاعات داخل وخارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج؛

(و) يشجع الحكومة على مواصلة تعزيز أنشطتها التثقيفية للتوعية بمخاطر الألغام، التي رسختها في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ومواصلة تعزيز جهودها في مجال إزالة الألغام بوسائل تشمل تحقيق زيادة كبيرة في التنسيق وعمليات إزالة الألغام في المناطق المتضررة؛

(ز) يدعو الحكومة إلى اتخاذ تدابير إضافية لحماية الأطفال أثناء العمليات العسكرية والاهتمام بصفة خاصة بالأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، بما في ذلك من خلال احترام مبادئ التمييز والتناسب والالتزام باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة والامتنثال للالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني أثناء القيام بمواجهات مسلحة في المناطق التي يوجد فيها مدنيون وأطفال؛ ويشير إلى أن الأطفال المرتبطين حالياً أو سابقاً بالجماعات المسلحة والقوات المسلحة ينبغي أن يعاملوا باعتبارهم ضحايا في المقام الأول؛

(ح) يحث الحكومة على التواصل الكامل مع المنتدى الخاص المعني بالمرأة والمنتدى الخاص المعني بالشؤون الإثنية فيما يتصل بالقضايا التي تؤثر في الأطفال؛

(ط) يدعو الحكومة إلى أن تعطي الأولوية لمنع العنف الجنسي والجنساني ضد الأطفال، بما في ذلك الاتجار بالأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيان، وأن تكفل إتاحة البرامج والخدمات المتخصصة وقنوات الإبلاغ الملائمة وإمكانية الوصول إليها للناجيات من الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والجنساني المرتكبة ضدهن كأطفال، ويلاحظ الجهود التي بذلتها الحكومة للتصدي للعنف الجنسي ضد الأطفال المتصل بالنزاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك عن طريق التحقيق مع الجناة ومقاضاتهم، ويلاحظ أيضاً أنه في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قدمت الحكومة مبادئ توجيهية جديدة لتعزيز المساواة بين الجنسين في القوات المسلحة الكولومبية وقوات الشرطة، مع التركيز بصورة خاصة على منع العنف الجنسي؛

(ي) يدعو الحكومة إلى ضمان تقديم جميع المسؤولين عن الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال إلى العدالة ومساءلتهم عن أفعالهم دون تأخير لا مبرر له، بوسائل منها إجراء تحقيق شامل ومستقل في الوقت المناسب وبطريقة منهجية، ومقاضاتهم وإدانتهم، ويرحب في هذا الصدد بالتقدم المستمر الذي تحرزه محكمة السلام الخاصة، بما في ذلك في القضية رقم 07، ويرحب بنشرها توجيهات للمنظمات والضحايا تركز على الأطفال وتدعو إلى تقديم تقارير عن الانتهاكات ضد الأطفال في النزاع المسلح؛

(ك) يناشد الحكومة أن تلبّي بالكامل، في إطار النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وضمائمات عدم التكرار والعمل بالتوصيات الصادرة عن لجنة الحقيقة، احتياجات الأطفال إلى الحماية الخاصة بوصفهم شهوداً وضحايا، بمن فيهم الأطفال الذين قد يكونون مرتبطين بالجماعات المسلحة، بما في ذلك من خلال إجراءات العدالة التصالحية والتأهيل الاجتماعي؛

(ل) يشجع الحكومة على تعزيز برامجها واستجابتها المؤسسية بشأن إعادة توطين السكان المشردين وعودتهم، مع مراعاة الصلات القائمة بين التشرد والانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد الأطفال، وتيسير حصولهم على الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية، وتوسيع نطاق تدابير الحماية والوقاية في المجتمعات المحلية التي تعيش في حالة حصار بسبب وجود الجماعات المسلحة وسيطرتها في مناطقها؛

(م) يدعو الحكومة إلى الامتناع عن تنظيم عمليات مدنية - عسكرية تعرض الأطفال لخطر الانتقام بسبب تعاملهم مع القوات المسلحة، فضلاً عن خطر استخدامهم في أنشطة استخباراتية؛

(ن) يدعو الحكومة إلى تخصيص ونشر موارد متزايدة لتعزيز بيئة تمكينية وأمنة لضمان الوصول الآمن إلى التعليم، ولا سيما في المناطق المتضررة من النزاع حيث يكون الأطفال معرضين بشكل خاص لخطر تجنيدهم واستخدامهم، ويشدد على أهمية التعليم من أجل السلام والمصالحة على المدى الطويل، ويشير في هذا الصدد إلى إعلان المدارس الآمنة؛

(س) يشجع الحكومة على مواصلة تعاونها البناء مع الأمم المتحدة، ولا سيما فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، وكذلك مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ويلاحظ بتقدير مشاركتها في مبادرات مثل الحدث الافتراضي الذي نظم في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 حول تنفيذ استنتاجات الفريق العامل السابقة بشأن الأطفال والنزاع المسلح في كولومبيا، ويشجع على زيادة التعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين الذين يساندون الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، مثل فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح في كولومبيا؛

(ع) يدعو الحكومة إلى إبقاء الفريق العامل على علم بجهودها الرامية إلى تنفيذ توصيات الفريق العامل.

8 - واتفق الفريق العامل على أن يوصي بأن يحيل رئيس مجلس الأمن رسالة موجهة إلى الأمين العام مفادها أنه:

(أ) يشجع الأمين العام على مواصلة دعوة جميع الأطراف المشاركة في النزاع المسلح في كولومبيا إلى احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، على النحو الواجب

التطبيق، احتراماً كاملاً، ويُشير إلى النداء الذي وجهه الأمين العام إلى العالم بوقف الأعمال العدائية على الفور، على النحو الذي أيدّه مجلس الأمن في قراره 2532 (2020) و 2565 (2021)؛

(ب) يطلب إليه أن يضمن استمرار فعالية آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح في كولومبيا، بما في ذلك من أجل دعم تنفيذ الاتفاق بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي المتعلق بفصل الأطفال وإعادة إدماجهم الموقع في 15 أيار/مايو 2016؛

(ج) يطلب إليه أيضاً أن يشجع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ وغيرها من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة على مواصلة عملها وجهودها لدعم الحكومة في التصدي للانتهاكات الجسيمة الستة التي ترتكب ضد الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، ولا سيما بهدف العمل مع جيش التحرير الوطني وغيره من الجماعات المسلحة من أجل إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في انتهاك للقانون الدولي، والقتل والتشويه، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والاختطاف، والهجمات على المدارس والمستشفيات، ومنع وصول المساعدات الإنسانية.

الإجراء المباشر الذي اتخذته الفريق العامل

9 - اتفق الفريق العامل على أن يوجه رئيس الفريق العامل رسائل إلى البنك الدولي والجهات المانحة الأخرى، كما يلي:

(أ) يؤكد أن السلام هو أفضل طريقة لحماية الأطفال، ويحث البنك الدولي والجهات المانحة على مواصلة تقديم الدعم السياسي والمالي لمبادرات بناء السلام الكولومبية ولتنفيذ اتفاقات السلام؛

(ب) يدعو البنك الدولي والجهات المانحة إلى دعم البرامج والمبادرات الوطنية الرامية إلى حماية الأطفال في سياق النزاع المسلح في كولومبيا، بما في ذلك أنشطة المنع وإعادة الإدماج والتنمية الشاملة، وتوفير الرعاية المناسبة وفي الوقت المناسب للأطفال الناجين من العنف الجنسي والجنساني، والتمويل الطويل الأجل والمستدام لبرامج الصحة العقلية والنفسية الاجتماعية، وتعزيز النظام التعليمي والصحي، وتعزيز جهود إزالة الألغام، وإيجاد حلول دائمة للأطفال المشردين داخلياً، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال المتضررين من النزاع في المناطق النائية وفي مجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والأطفال اللاجئين والمهاجرين؛

(ج) يدعو أيضاً البنك الدولي والجهات المانحة إلى دعم جهود ومبادرات حماية الأطفال التي تنفذها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتعزيز بناء القدرات الوطنية والمؤسسات الوطنية ذات الصلة وبرامجها، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال المتضررين من النزاع في المناطق النائية وفي مجتمعات الشعوب الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والأطفال اللاجئين والمهاجرين؛

(د) يدعو البنك الدولي والجهات المانحة إلى إبقاء الفريق العامل على علم بما تبذله من جهود لتوفير التمويل ومد يد المساعدة، حسب الاقتضاء.

بيان أدلت به نائبة الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة أمام الفريق العامل المعني بالأطفال في النزاع المسلح

نيويورك، 10 شباط/فبراير 2022

[الأصل: بالإسبانية]

أود باسم كولومبيا أن أشكركم على عقد هذه الجلسة. وأنوه بالممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فرجينيا غامبا، وبالأعضاء الآخرين في الفريق العامل، وأشكرهم على ما يؤدونه من عمل هام بشأن كولومبيا.

ولقد قبلت كولومبيا طوعاً آلية الرصد المشار إليها في القرار 1612 (2005)، تمشياً مع موقفنا التقليدي المنفتح حيال أنشطة التحقق والتعاون الدولي. فالنهج الذي نتبعه نهج بناء، وبهذه الروح نرحب بعقد هذه الجلسة.

إن كولومبيا تسلم بأن حماية ورعاية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة أمر أساسي لتحقيق السلام المستدام. وإعادة الإدماج الناجحة أمر أساسي لأي عملية سلام، وبالأخص، عندما يتعلق الأمر بإعادة إدماج الأطفال الذين كل ما عرفوه، منذ بواكير طفولتهم، هو الآثار المأساوية للعنف.

ويغطي التقرير المقدم اليوم فترة من التغيير بدأت بتنفيذ الاتفاق الموقع في عام 2016. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، من عام 2019 إلى عام 2021، واجهنا تحديات هائلة لكننا واصلنا إحراز تقدم نحو بناء السلام. لقد عملنا من أجل إحداث تحول حقيقي، كما يتضح من حدوث انخفاض كبير في جرائم العنف ومن تحقيق تأثير إيجابي على حياة الأطفال.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهد الهائل والالتزام الراسخ الذي أبدته الدولة الكولومبية، تتواصل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال التي ترتكبها جماعات مسلحة غير قانونية، ولن يهدأ لنا بال حتى يستطيع أطفالنا العيش في سلام والتمتع بطفولتهم والأمل في مستقبل أفضل.

وتواصل الجماعات المسلحة المنظمة تجنيد الأطفال واستخدامهم. ونعرب عن تقديرنا لما ورد في تقرير الأمين العام من تحديد واضح لهويات هذه الجماعات غير القانونية، وما تضمنته من دعوة متكررة إلى وضع حد لقتل أطفالنا وتجنيدهم، والجرائم الأخرى المرتكبة ضدهم.

وحدد رئيس الجمهورية سلسلة من الخطوات والتدابير المصممة خصيصاً لمنع تجنيد الأطفال اعتمدت في عام 2019 ويتم تنفيذها في إطار سياسة الحكومة الرامية إلى منع الجماعات غير القانونية من تجنيد الأطفال واستخدامهم وتعريضهم للعنف الجنسي.

وتواصل جميع مؤسسات الدولة، بحسب الإقرار الوارد في التقرير، تطبيق مجموعة من الاستراتيجيات لمعالجة هذه الآفة، مثل استراتيجية اللجنة المشتركة بين القطاعات لمنع تجنيد الأطفال والمراهقين واستخدامهم وتعريضهم للعنف الجنسي التي تربط وتنسق إجراءات 22 وكالة حكومية وطنية في الميدان.

واسمحوا لي، معالي الرئيسة، أن أذكر بعض النقاط المحددة التي تشير إلى العمل الذي نؤديه حالياً ونرى أنه يستحق تسليط الضوء عليه:

1 - كما ذكر في التقرير، من المهم تسليط الضوء على الاستراتيجية المعنونة "انضموا إلي"، التي تسهم إسهاماً أساسياً في توطيد الإدارة العامة في مجال منع تجنيد الأطفال والمراهقين وتوفير الحماية الشاملة لهم، وأشار إليهم هنا بوصفهم أطفالاً، من خلال تعزيز الشبكات المجتمعية وبيئات الحماية على الصعيد المحلي. فهذه الاستراتيجية، التي بدأ تنفيذها في عام 2020، تتلقى الدعم التقني والمالي الذي تحتاج إليه لبناء القدرات المؤسسية من منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمة الدولية للهجرة، اللتين تقودان الجهود الرامية إلى تعزيز وتنسيق تنفيذ الاستراتيجية في المقاطعات والبلديات. ونحن نقدر هذا العمل المشترك مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى التي تتعاون معنا في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في حماية حقوق أطفالنا.

2 - وتقوم وزارة الدفاع، في إطار برامجها الرامية إلى منع التجنيد غير القانوني، بتدريب أعضاء وكالات إنفاذ القانون على حماية حقوق الأطفال في العمل من خلال أفرقة العمل الفورية للتصدي للتهديدات الحقيقية أو المحتملة، وفيما يتعلق باستراتيجيات الوقاية، والأنظمة، وتعليمات المنع الخاصة بالفَصْر الموجهة إلى قوات الأمن، وغير ذلك من المواضيع التي تركز على حماية ورعاية الحقوق الخاصة المكرسة للأطفال. ففي الفترة بين 2019 و 2021، نُظِّمَت 341 دورة تدريبية في البلاد أتاحت تقديم توجيهات مباشرة لفائدة أكثر من 16 000 مشارك.

وأصدرت الوزارة أيضاً أمراً دائماً بشأن التدريب لتعزيز توجيه وتعليم أعضاء وكالات إنفاذ القانون في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي عام 2021، قدم المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة مساعدة تقنية للقوات المسلحة الكولومبية لتدريب 80 000 من أفراد القوات على تعزيز وحماية حقوق الأطفال والشباب.

3 - ونفذت وحدة حماية الأطفال والمراهقين التابعة للشرطة الوطنية، من جانبها، برنامجاً رائداً بعنوان "افتح عينيك" يستخدم أساليب تدريس تستند إلى مواضيع محددة تعالج المشاكل والمخاطر ومواطن الضعف التي تؤثر على الأطفال في سياقات العنف. وفي هذا الصدد، أفادت الوحدة باتخاذ ما يقرب من 50 000 (49 335) من الإجراءات الوقائية في عام 2021 في مجالات منع التجنيد والعنف الجنساني (البدني والنفسي والاقتصادي والجنسي والعائلي) والعنف الجنسي (استغلال الأطفال جنسياً لأغراض تجارية، والاعتداء الجنسي والاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي والمواد الإباحية)، استفاد منها 940 107 أشخاص.

وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت الشرطة الوطنية ملصقا يتضمن قائمة بأسماء أبرز المطلوبين لارتكابهم جريمة تجنيد القصر، وشملت هذه القائمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير 11 من قادة جيش التحرير الوطني؛ و 10 من قادة الجماعات المسلحة المنظمة المتبقية؛ و 6 من قادة جماعة الدفاع الذاتي الغايتانية لكولومبيا؛ و 3 من قادة لوس لوس كابازوس.

4 - ووفقاً للمعلومات الواردة من مكتب المفوض السامي للسلام، نُفِّذَ أكثر من 15 000 (15 438) من أنشطة التوعية بمخاطر الألغام في المناطق الشديدة الخطورة حتى 8 كانون الأول/ديسمبر 2021، استفاد منها 231 391 شخصاً، بمن فيهم 103 198 طفلاً.

5 - وبالإضافة إلى الوقاية، من المهم تسليط الضوء على أثر العدالة الحاسم. ولقد أُحرز تقدم كبير في القضية الضخمة المعروضة حالياً على محكمة السلام الخاصة.

فالهيئة القضائية للإقرار بالحقيقة والمسؤولية وتقرير الوقائع والسلوك أنهت أعمالها الأولية للتحقق عبر مختلف المصادر من الجرائم المتصلة بالتجنيد والاستخدام التي ارتكبتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة، وحددت ما مجموعه 18 677 ضحية، وهو رقم مؤقت لعدد الجرائم في القضية.

وأتاح هذا التقدم للهيئة القضائية إعطاء الأولوية للتحقيقات في أنشطة التجنيد التي جرت بين 1 كانون الثاني/يناير 1996 و 1 كانون الأول/ديسمبر 2016، ووضع ثلاث نظريات للتحقيقات في الجرائم المرتبطة بالتجنيد: '1' العنف الجنسي والجنساني؛ '2' الاختفاء القسري والقتل؛ '3' التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وأحرز مكتب المدعي العام للدولة تقدماً ليس في التحقيقات فحسب، بل أيضاً في توجيهاته وأدواته، فشكّل وحدات خاصة وأنشأ خطوط عمل يمكن أن تيسر حل هذه الجرائم ومقاضاة مرتكبيها. وتشمل هذه الجهود وضع استراتيجية للتحقيق في التجنيد غير القانوني تتطوي على تحليل الديناميات الخاصة بالعنف اللفظي والحضري وأثر وجود جماعات إجرامية مسلحة مختلفة على تجنيد الأطفال لتضخيم صفوفها.

وأود أن أشدد في هذا السياق على أن حكومة كولومبيا لا تتسامح مطلقاً مع الجرائم التي يرتكبها أفراد الجيش أو الشرطة ضد الأطفال. ونحن نرفض بشدة هذه الجرائم، ويحال المسؤولون عنها إلى العدالة على وجه السرعة. ونحن ممتنون لما ورد في التقرير من اعتراف بالتقدم الذي أحرزته السلطة القضائية في هذه القضايا.

وفيما يتصل بالجهود المذكورة أعلاه، أود أن أشير إلى بعض جوانب التقرير التي تتطلب توضيحاً، ولكن مع الإقرار أولاً بدور مكتب الممثلة السامية والإعراب عن الامتنان لعمله على التقرير الذي يتضمن عناصر هامة جداً. والغرض من التوضيحات التالية هو المساهمة في هذا الجهد:

إن جميع برامج الوقاية التي تنفذها وزارة الدفاع ووكالات إنفاذ القانون يجب أن تُرصد من قبل مؤسسات أخرى وأن تتحقق منها أطراف ثالثة، ليس لمجرد كفالة أن تكون أنشطة الوقاية هذه متمشية تماماً مع الأنظمة السارية على حماية حقوق الأطفال وسلامتهم فحسب، بل أيضاً لكفالة عدم وقوع الأطفال مرة أخرى ضحايا للجماعات الإجرامية.

واستراتيجية الوقاية المعنونة "جيل المستقبل" تتمثل بشكل أساسي في عدد من البرامج الاجتماعية الإنسانية ذات المنهجيات الخاصة والنهوج التعليمية التي ينفذها أخصائيون في شؤون الأطفال والمراهقين وموظفون مهنيون يعملون في المجالات ذات الصلة. وهذه ليست أنشطة مدنية - عسكرية. وتسعى الاستراتيجية إلى الحد من عوامل الخطورة وتوفير الفرص الاجتماعية والتعليمية والثقافية للعديد من الأطفال في المناطق النائية والمعرضة للخطر، حيث شجعت البرامج هؤلاء الأطفال وأسرهم على تدميتهم الشاملة وممارسة حقوقهم.

وهذه البرامج لا تقوض بأي حال من الأحوال مبدأ التمييز الوارد في القانون الدولي الإنساني ولا يمكن استخدامها لتبرير أعمال الجماعات المسلحة المنظمة ضد الأطفال.

وعلى نفس المنوال، نود أن نكرر، كما في السنوات السابقة، طلبنا باحترام إلى مكتب الممثلة الخاصة أن يقدم مصادر الأرقام المبلغ عنها وحالات الانتهاكات المزعومة لحقوق الأطفال، دون استثناء، بهدف تشجيع الشفافية في أي من التقييمات و/أو الاستعراضات و/أو التعليقات التي تصدرها الحكومة.

ويحتاج مكتب المدعي العام للدولة إلى معلومات إضافية لتحديد الحالات تحديدا كاملا وليستطيع تقديم بيانات عن الإجراءات التي بدأ تنفيذها، إذ لا يمكن بدون معرفة مصادر البيانات والمنهجية المستخدمة لجمع المعلومات التحقق عبر مصادر متعددة في النظام الجنائي الشفوي من المعلومات المتصلة بالجرائم المرتكبة في القضايا المذكورة في التقرير.

وفعلا، بعد التشاور مع الوكالات ذات الصلة، وُجد شيء من التناقض في البيانات المتصلة بالتشريد القسري في الفقرة 8، والإنذارات المبكرة في الفقرة 9، والانتهاكات الجسيمة في الفقرة 14، وضحايا الألغام المضادة للأفراد في الفقرة 29.

وتشير الفقرة 50 من التقرير إلى 42 000 من ضحايا النزاع المسلح وأكثر من 6 700 من المتضررين في طفولتهم. ولكن لجنة إيضاح الحقيقة والتعاشي وعدم التكرار، التي ركزت عملها على الأحداث التي وقعت بين عامي 1958 و 2016، أفادت بأن بياناتها الموثقة تشير إلى ما مجموعه 21 439 من ضحايا النزاع المسلح، من بينهم 3 612 شخصا تضرروا في طفولتهم.

وفيما يخص الفقرة 49 المتصلة بالقضية الضخمة رقم 07 التي بدأها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام بشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم، من المهم الإشارة إلى أن لوائح الاتهام قد وُجّهت حتى الآن إلى 37 عضوا سابقا في الأمانة وفي هيكل القيادة المركزية للقوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة، وأن 15 منهم أدلوا ببيانات طوعية. وعلاوة على ذلك، دُعي إلى الإدلاء ببيانات طوعية 26 عضوا سابقا في الكتلة الشرقية السابقة التابعة للقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، و 47 عضوا سابقا كانوا مرتبطين بالكتل الجنوبية والغربية والشمالية الغربية، والقيادة المركزية المشتركة، وكتلتي ماغdalena ميديو والكاريبي.

وأوضح الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام أن عدد الضحايا الذين قُبلت مشاركتهم في إجراءات القضية قد بلغ 234 ضحية حتى تموز/يوليه 2021، وليس 274 ضحية كما ورد في التقرير.

ومع ذلك، من المهم أن نذكر أن مكتب الممثلة السامية قد تلقى في إطار عملية تقديم التعليقات على التقرير تعليقات من الحكومة وصحح الأرقام المتصلة بإزالة الألغام لأغراض إنسانية، وهذا أمر يستحق التقدير.

وبطبيعة الحال، فإن هذا التعامل البناء إيجابي للغاية ومن شأنه أن يتيح زيادة دقة الأرقام والدقة في استخدام تعاريف مثل "العصابات الإجرامية"، لأن المصطلحات الفعلية التي تستخدمها كولومبيا هي الجماعات الإجرامية المنظمة والجماعات المسلحة المنظمة.

وفي الختام، أرى أن من واجبي أن أبدي ملاحظة بشأن عرض توصيات التقرير، حيث إن الدولة قد أدرجت تحت عنوان "الأطراف"، حيث يضعها ذلك على قدم المساواة مع الجماعات الإجرامية، ويمكن بالتالي تلك الجماعات ويحط من مكانة دولة لديها مؤسسات متينة وتقاليده ديمقراطية والنزاهة راسخ بتوطيد السلام وتحقيق رفاه سكانها، وهو ما ينطبق على الدولة الكولومبية.

ولا تزال الجماعات غير القانونية، مثل تلك المذكورة في التقرير، ولا سيما الجماعات التي تسمى نفسها باسم جماعات منشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة والقوات التي تسمى نفسها باسم جيش التحرير الوطني، مدرجة في قائمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. وواصلت هذه الجماعات تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم كجزء من أنشطتها غير القانونية. ويرفض "جيش التحرير الوطني" باستمرار اتخاذ تدابير تتيح تحسين حماية الأطفال. بل على العكس من ذلك، سعت تلك الجماعة المسلحة غير القانونية إلى تكثيف الأعمال القتالية ضد شعب كولومبيا وحكومتها.

وتدرك الحكومة تماما أنه على الرغم من الجهود الهائلة التي تبذلها، يظل طريق الكفاح ضد تجنيد الأطفال واستخدامهم وضد أشكال العنف الأخرى ضد الأطفال محفوفًا بالتحديات. ولهذا السبب تواصل المؤسسات العمل على تعزيز استراتيجيات الوقاية والسلطات القضائية لتحديد المسؤولين عن هذه الأعمال ومعاقتهم.

والدعم الهام الذي تقدمه الأمم المتحدة في هذا الجهد المشترك، من خلال مكتب الممثلة السامية والوكالات الأخرى، يحظى بأعلى قدر من الترحيب والثناء والتقدير.

ونحن ملتزمون بمنع استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة، ولن ندخر جهدا في مواصلة العمل من أجل المضي قدما في سعينا إلى توفير رعاية شاملة لهم.

إن أطفالنا هم مستقبل السلام المستدام.